الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/396
S/1996/772
23 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البنود ٣٣، و ٣٥، و ٥٤، و ٨٥ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ٣٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وموجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

وردتني توجيهات بأن أسترعي انتباهكم الفوري إلى ما يلي: استأنفت حكومة اسرائيل حملة الاستعمار الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس مما يمثل تطورا خطيرا للغاية. فقد اتخذت الحكومة القرارات والإجراءات التالية بهذا الصدد:

- في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن القرار القاضي برفع القيود التي وضعتها الحكومة السابقة على أنشطة الاستيطان؛

- وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وضعت السلطات الإسرائيلية ثلاث عربات متنقلة مغطاة (منازل متنقلة) في إحدى المستوطنات إيذانا بتنفيذ خطة وافق عليها وزير الدفاع لوضع ٢٩٨ منزلا متنقلا في المستوطنات؛

- وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وافق وزير الدفاع الإسرائيلي على خطة لبناء ٨٠٠ ١ وحدة سكنية في إحدى المستوطنات، مما يمثل الخطوة الأخيرة اللازمة للقيام بعملية البناء الفعلية؛

../..  230996  230996  96-25026

*9625026*

- وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أعلنت المصادر الإسرائيلية عن الموافقة على خطة لبناء ٠٠٠ ٢ وحدة سكنية في مستوطنات مختلفة. ولا تزال الخطة بانتظار موافقة وزير الدفاع عليها.

إن أنشطة الاستيطان هذه تتعارض مع القانون الإنساني الدولي وكثير من قرارات أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن. كما أنها تنتهك الاتفاقات المعقودة بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وقد تعكس مسار عملية السلام بأسرها.

ومنذ الاحتلال في عام ١٩٦٧، دأبت الحكومات الإسرائيلية المختلفة على اتباع سياسة الاستعمار الاستيطاني المقيتة، وهناك حاليا زهاء ١٧٠ مستوطنة استعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يقيم فيها حوالي ٠٠٠ ٣٠٠ من المستوطنين الإسرائيليين ويوجد نصف هذا العدد تقريبا في منطقة القدس الشرقية. ولقد تم كل هذا من خلال مصادرة الأراضي والاستيلاء على المياه والموارد الطبيعية الأخرى بالقوة الغاشمة وقيام المستوطنيين المسلحين بمضايقة وترهيب الشعب الفلسطيني، مما أدى إلى تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية.

وتابعت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حملة الاستعمار الاستيطاني هذه بالرغم من الرفض الفلسطيني المطلق لها والاعتراضات الدولية الواضحة عليها. ولقد أكد مجلس الأمن مرارا وتكرارا انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية. وأنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) لجنة "لدراسة الحالة المتصلة بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس". وفي قراره ٤٦٥ (١٩٨٠)، دعا المجلس، في جملة أمور، حكومة وشعب إسرائيل إلى "إزالة المستوطنات القائمة والتوقف بصفة خاصة وعلى وجه الاستعجال عن إقامة مستوطنات في الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، أو تشييدها أو التخطيط لذلك".

واعتمدت الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة مرارا قرارات مماثلة. واعتبرت أن أي نشاط استيطاني، قديم أو جديد على حد سواء، وأي نقل للإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، هو عمل غير قانوني وسيظل على هذا النحو.

كما أن أنشطة الاستيطان تنتهك إعلان المبادئ الصادر في عام ١٩٩٣ والاتفاق المؤقت المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في عام ١٩٩٥ من قبل حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ووافق الطرفان في تلك الاتفاقات على التفاوض على مصير المستوطنات في المرحلة الثانية. وهذا يعني بشكل قطعي ألا يحدث أي جانب منهما حقائق إضافية على الأرض من شأنها أن تؤثر في محصلة المفاوضات أو تجعل تلك الاتفاقات عديمة الجدوى. والأهم من ذلك أن اختيار طريق استئناف أنشطة الاستيطان يعني اختيار نقيض أهداف عملية السلام. وتشير القرارات والإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية إلى وجود رغبة في ابتلاع أراض جديدة وجعل نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه أمرا مستحيلا.

ونتوقع من المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا واضحا وصارما ضد سياسات وممارسات الاستيطان الإسرائيلية استنادا إلى القانون الدولي وتمشيا مع القرارات السابقة للأمم المتحدة. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يظهر تصميما جديا على منع أي طرف من تدمير عملية السلام وعلى ضمان سير تلك العملية في طريق تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٣ و ٣٥ و ٥٤ و ٨٥ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

وتفضلوا، صاحب السعادة، بقبول فائق اعتباري.

(توقيع) ناصر القدوة
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمـــم المتحدة

— — — — —